



PROVISIONAL

A/35/PV.44
22 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— تعيينات لملء الشواغر في عضوية هيئات فرعية وتعيينات أخرى : [١٧] (تابع)

(أ) تعيين ستة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة

(ب) تعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخامسة

(ج) تعيين عضو واحد في مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة

(د) اقرار تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة الاستثمارات : تقرير اللجنة الخامسة

(هـ) تعيين عضوين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة

— بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية [٢٣]

— الحالة في كمبوتشيا [٢٢] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥نظر البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في عضوية هيئات فرعية وتعيينات أخرى :

- (أ) تعيين ستة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية :
تقرير اللجنة الخامسة (A/35/491)
- (ب) تعيين ستة أعضاء في لجنة الاشتراكات :
تقرير اللجنة الخامسة (A/35/492)
- (ج) تعيين عضو واحد في مجلس مراجعي الحسابات .
تقرير اللجنة الخامسة (A/35/493)
- (د) اقرار تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة الاستثمارات :
تقرير اللجنة الخامسة (A/35/494)
- (هـ) تعيين عضوين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة :
تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/35/495/Add.1) ١٧ (هـ) .

عملا بالمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود بشأن التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة للجمعية العامة قد ظهرت في محاضر اللجنة الموجزة . والتقريب الأول في نطاق البند ١٧ يتعلق بتعيين ستة أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وفي الفقرة (هـ) من الوثيقة A/35/491 توصي اللجنة الخامسة بتعيين الأشخاص التاليين لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ وهم : السيد هنريك أميز ، السيد ميتشيل بروشارد ، السيد ارنستو غاريدو ، السيد ساميهيرو كوباما ، السيد تانج جيانون والسيد نورمان ويليامز .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد تلك التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى التقرير المتعلق بالشواغر في لجنة الاشتراكات . لقد قررت اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها A/35/492 ، دون تصويت ، أن توصي الجمعية العامة بتعيين الأشخاص المذكورة اسماؤهم بعد أعضاء في لجنة الاشتراكات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ وهم : السيد هليو دي برغوس كابل ، والسيد ليونشيو فيرنانديز مارتو ، والسيد لانس جوزيف والسيد جانيت ج . كيتي والسيد رشيد لاهلو ، والسيد اتيليون . موليتني .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن فأنني استرعي انتباه الأعضاء الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال المتعلق بمنصب واحد في عضوية مجلس مراجعي الحسابات ، لقد قررت اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها (A/35/493) دون تصويت ، أن توصي بتعيين المراقب والمراجع العام لبنغالاد يشعروا في مجلس مراجعي الحسابات لمدة ثلاث سنوات تبدأ من الأول من تموز/يوليه ١٩٨١ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على هذه التوصية ؟

اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن الشواغر في لجنة الاستثمارات ولقد أوصت اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من تقريرها (A/35/494) بأن تؤكّد الجمعية العامة التعيين الذي أصدره الأمين العام للسيد دافيد مونتافو والسيد ايفز أولترامار والسيد عمانويل نوا أومايو أعضاء في لجنة الاستثمارات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، والسيد جورج جونستون لمدة سنة واحدة تبدأ أيضا في الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية ؟

اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، ننتقل الى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة بشأن الشواغر في عضوية المحكمة الادارية للأمم المتحدة . لقد قررت اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها (A/35/495/Add.1) ، دون تصويت ، التوصية بتعيين السيد أرونولد ويلفريد جيوفري كين والسيد هربرت ريس عضويت في المحكمة الادارية للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية ؛
اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من نذر البنود الفرعية من (أ) الى (هـ) من البند ١٧ من جدول الأعمال .

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان ننتقل الى البند التالي من جدول الأعمال أود أن أشير بايجاز الى البند المعنون " بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية " .

وكما يدرك الأعضاء ، فان هذا البند سوف ينظر مباشرة في جلسات الجمعية العامة وعلى أساس ما أبدى لي من وفود مختلفة وكتيجة لمشاورة أجريتها في هذا الصدد فانني اعتزم تكويت مجموعة استشارية غير رسمية برئاسة بريستي قبل أن تنتقل الجمعية الى دراسة هذا البند الذي تقرر مبدئيا أن ينظر في ١٧ من تشرين الثاني /نوفمبر .
ويحدوني أمل خالص في أنه بنهاية الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف نتمكن من تسجيل اتفاق عام بشأن بدء المفاوضات العالمية .

مواصلة نظر البند ٢٢ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/35/501) ؛

(ب) مشروع قرار (A/35/L.2/Rev.1) ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/551) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن أحيط الأعضاء علما كما أعلن من قبل ، بأن البلدان الآتية قد أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 ، بلجيكا ، النيجر ، فولتا العليا ، وزائير .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أتطرق الى جوهر الموضوع الذي هو محل مناقشتنا ، اسمحوا لي أن أكرر موقفنا الأساسي فيما يتعلق بشرعية دراسة هذه المسألة من قبل الجمعية العامة ، التي خدعت من خلال حملة التشويه الدعائية التي نظمتها الدوائر الحاكمة في بكين بالتعاون مع الولايات المتحدة والسائرين نسي فلكتها . وموقفنا المبدئي في هذا الشأن هو كما يلي :

أولا ، ان المناقشة الراهنة ، هي على غرار المناقشة التي جرت في ١٤ من تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي تعد انتهاكا للمادة ٢ فقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي الأحكام التي أريد أن أذكّر بها مرة أخرى كل من أولئك الذين يدافعون عن مبادئ وأهداف منظمنا . وهؤلاء الذين يحفرون لها القبور . وهذه الأحكام تنص على ما يلي :

” ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكسبون

من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ” .

ثانيا ، ان مشكلة كمبوتشيا ، ان كان هناك ثمة مشكلة ، يجب على شعب كمبوتشيا أن يقوم بحلها وحده . وما من أحد ، وخاصة الأمم المتحدة ، بموجب الفقرة ٧ من المادة الثانية يحق له أن يقوم بذلك بدلا منه ، سيما في غياب الممثل الشرعي الحقيقي لشعب كمبوتشيا وهو المجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا

ثالثا ، بناء على الاعتبارين السابقين ، فان هذه المناقشة بشأن ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا لا فائدة منها كما أنها غير شرعية . وبالنظر الى عدم شرعية هذه المناقشة من بدايتها ، فانها لن تنتهي الى شيء الا الى قرار جديد . ومهما كانت الأغلبية التي تؤيد هذا القرار فسوف يكون مصيره هو نفس مصير القرار الذي صدر في العام الماضي ، وهو القرار ٢٢ / ٣٤ والذي كثيرا ما يشار اليه في هذه المناقشة .

وبعد هذا ، بيود وفد بلادى أن يفتنم هذه الفرصة التي اتاحت لنا لكي نعرب عن تأييدنا المطلق لمضمون البرقية التي وجهها هن سن وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية الى الأمين العام للأمم المتحدة ، والتي وزعت في الوثيقة A/35/536. ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية دولة حقيقية تتوفر فيها جميع الشروط الواجبة بمقتضى القانون الدولي ، بينما نجد أن كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة تحت قيادة عصابة بول بوت - اينغ سارى التي أطاح بها شعب كمبوتشيا البطل منذ ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ هي حكومة غير موجودة الا على الورق .

(السيد سورينهو، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

وبالتالي فان مثلها الأشرار الذين لا يتجاوزون حفنة من الأفراد ، تؤيدهم الولايات المتحدة وأصدقاؤها رفم نواياهم سواء كانت طيبة أو سيئة بالنظر الى الجرائم الوحشية التي ارتكبتها تلك العصابة من الأفراد وخاصة قادتها من بكين الذين نجحوا في ان يدفعوا بدول رابطة جنوب شرقي آسيا وبصفة خاصة الرجعيين من اليمينيين المتطرفين في الأوساط الحاكمة لتايلند ، وسأن يضموا انفسهم في موقف المجابهة العلنية مع كموتشيا ، ولاو ، وفييت نام ، أقول ان هذه الحفنة من الأفراد لا تمثل الا نفسها .

ورغم كل التحفظات والعناصر التي ذكرتها توا ، فان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد قرر مع ذلك ان يسهم في هذه المناقشة بأمل أن يقدم بحكم الموقع الجغرافي لبلاده وحكم علاقته بمجال النزاع المزعوم ، وهو كموتشيا ، الايضاحات الضرورية للرأى العام الدولي عن الموقف الحقيقي الذي يسود في هذا البلد وفي جنوب شرقي آسيا بصفة عامة .

ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، هي بلد صغير في الواقع ولا يزيد سكانه عن ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، ولديها حدود مشتركة مع جمهورية الصين الشعبية شمالا ، ومجموع الجمهوريتين الشقيقتين فييت نام الاشتراكية وكموتشيا الشعبية في الشرق والجنوب على التوالي ، ومع مملكة تايلند في الغرب ، ومع بورما في الشمال الغربي ، ونحن نقيم معها علاقات ودية وعلاقات حسن الجوار . ان شعب لاو وشعب مسالم أساسا ، ويريد أن يعيش في ظروف ملائمة مع الجميع وخاصة مع الشعوب المجاورة ، وذلك في ظل الاحترام الكامل للاستقلال والسيادة ولوحدة التراب الوطني ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، والمصلحة المتبادلة . وليست لدينا أية ملامح سوى العيش في سلام بهدف تخصيص كل جهودنا للتعمير والبناء الوطني في بلادنا التي قضت عليها الحروب الاستعمارية ، والاعتداءات الامبريالية .

وعلى مدى تاريخه العتيق ، فان شعب لاو لم يعتد أو يحاول السيطرة على أحد ، بل كان هو ضحية للاعتداء والسيطرة من جانب الآخرين وخاصة من أولئك الذين يزعمون اليوم أنهم يدافعون عن حق شعب كموتشيا في تقرير المصير ، وانهم يدافعون عن السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وعلى هذا فان الرأى العام الدولي الموضوعي وغير المتحيز ، يجب أن يارح السؤال التالي : ماذا فعل هؤلاء المدافعون بالحق أو بالباطل عن حق شعب كموتشيا في تقرير المصير ، والسلم

(السيد سورينهو ، جمهورية
لا و الديمقراطية الشعبية)

والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ؟ ماذا فعلوا عندما تعرض شعب كمبوتشيا وشعوب أخرى فسي الهند الصينية للتصف المكثف بالقنابل من الطائرات ب - ٥٢ الأمريكية ، عندما كانت الحرب العدوانية الامبريالية محتدمة الأوار ، وتفترق في النار والدماء كل شبه جزيرة الهند الصينية ، ومهددة بذلك وبشكل أخطر حتى اللحظة الحالية السلم والاستقرار في هذه المنطقة من العالم ؟ وفي هذا الصدد ، فان الممثل الدائم لفييت نام في بيانه أمام هذه الجمعية الموقرة بجلستها السادسة والثلاثين قدم عرضاً مفصلاً بشأن موقف كل بلد من هذه البلدان . ولذلك فانني لا أريد أن أعود الى هذا الأمر مرة أخرى ، ولكنني مع ذلك أريد أن أؤكد الأساس الذي يقوم عليه بيان السيد ممثل فييت نام .

ان جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ولو أنها بلد صغير ، فانها لم تخش مطلقاً من قول الحقيقة ، خاصة عندما يقوم البعض منا هنا بمحاولة تشويهها بشكل فاضح اما خدمة لمصالحهم الخاصة أو المصلحة مجموعة الدول التي ينتمون اليها أو لخدمة التوسعيين والامبرياليين ، آملين عود المزايا السياسية أو الاقتصادية .

ان الأمر يتعلق بحقيقة الوضع في كمبوتشيا وبحالة التوتر التي تسود في جنوب شرقي آسيا . وانما كان الأمر متعلقاً بالوضع في كمبوتشيا ، فانه فيما عدا مناطق الحدود مع تايلند والتي سأعود الى الكلام عنها فيما بعد ، فانه قد تدعم وتحسن منذ ان تولى المجلس الشعبي الثوري لكمبوتشيا مقاليد الحكم .

وتحت قيادة الجبهة الوطنية المتحدة للخلاص في كمبوتشيا والمجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا ، فان شعب كمبوتشيا ، بعد أن تعرض خلال سنوات عديدة للنتائج المفزعة للحرب العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة وللنتائج الأكثر سوءاً لسياسة الابادة التي انتهجت غده خلال أربعة أعوام من تيل نام بول بوت والمعروف أكثر بالاسم المؤسف " كمبوتشيا الديمقراطية " ، قد بدأ يعود الى الحياة بقوة ويأخذ مصيره بين يديه . وبالاعتماد على القليل ، الذي تبقى له على أثر الأحداث الأساسية السابق الاشارة اليها وبفضل التضامن النضالي الوثيق مع شعبي لا و وفييت نام وكذلك بفضل المساعدة الاخوية من فييت نام والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الحقيقية بما فيها بلدي وبفضل مساعدة الشعوب المحبة للسلم والمنظمات الدولية ، فان شعب كمبوتشيا على عكس ما قاله بعض

المتحدثين الذين سبقوني الي الحديث في هذا المحفل في محاولة لخداع المجتمع الدولي لتأكيد حججهم ، قد تغلب علي العقبات والصعاب وكرس جهودا كبيرة وقدم تضحيات كبيرة من أجل اعادة بناء بلده ، وقد سجل نجاحا هاما في العديد من الميادين وبصفة خاصة في ميدان الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة العامة والثقافة والتربية .

ان جميع المدن الكبرى تقريبا بما فيها العاصمة بنوم بنه ، التي كانت موضع اجلاء اجباري خلال حكم عصاة بول بوت - اينغ ساري ، بدأت تسترجع سكانها تدريجيا ، كما أن الافراد المتبقين من الأسر التي شتمها عصاة الابداء ، بدأوا يلتقون من جديد ، وكذلك فان المدارس والمستشفيات والمعابد بعد أن استخدمت خلال ٤ سنوات كمراكز للاعتقال والتعذيب للملايين من الكمبوتشييين قد أزيلت منها آثار المعاناة وأعيد افتتاحها .

وباختصار وطبقا لشهادات العديد من أولئك الذين زاروا كمبوتشيا خلال السنة الماضية وهم ينتمون الى جميع بلدان العالم كما ينتمون الى مختلف العقائد السياسية والدينية مثل الأب تيودور م . هسبورغ رئيس جامعة نوتردام في ثوث بند بولاية انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية وفيكتوريا بتلر المراسلة الخاصة لصحيفة " ذا جلوب آند ميل " من تورنتو بكندا وجون سوين من صنداى تايمز وريان ايدس من الاوكسفام ، فان الحياة تسير بالتدريج نحو مجراها الطبيعي في كمبوتشيا . وللمزيد من التوضيح بشأن هذا التحسن ، فاني أدعو السادة الممثلين الموقرين الذين يهمهم الأمر الى الرجوع الى صحيفة لوس انجلز تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ وتورنتو جلوب آند ميل بتاريخ ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ وتورنتو ستار بتاريخ ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ وذا لندن أوبزرفر بتاريخ ٣١ آب /أغسطس ١٩٨٠ .

والى جانب ذلك هناك شهادات عديدة تتخذ نفس الاتجاه قام بها ممثلو المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونسيف" واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والتي تعمل في كمبوتشيا .

وبناء على هذه الشهادات التي لا يمكن دحضها ، فاني أريد أن أطرح على المتحدثين الذين سبقوني والذين قالوا بأن الحرب كانت تدور في داخل كمبوتشيا وفي نفس الوقت قالوا بأن شعب كمبوتشيا يعاني حاليا آلاما يعجز عنها الوصف ، الاسئلة التالية :

أولا ، على أى شيء يعتمدون في الادلاء بأدعائهم ان لم نقل بأكان ييهم ؟

كم من مرة قام هؤلاء المتحدثون بزيارة كمبوتشيا منذ ٧ من كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ أى منذ الاطاحة بنظام عصابة بول بوت - اينغ سارى وهم المدافعون عن هذا النظام وذلك بحجة الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؟

ثالثا ، فيما يتعلق باحترام هذه المبادئ نفسها ، لماذا لا يتطرقون الا الى وضع كمبوتشيا وأفغانستان ويغمضون أعينهم عن حالات أخرى حدثت في أماكن أخرى من العالم ؟

رابعا وأخيرا ، كيف يمكننا أن نفسر مثل هذا التصرف من جانب أولئك الذين يقتصرون فقط على ادانة الانتهاك المزعوم لميثاق الأمم المتحدة من قبل فييت نام والاتحاد السوفياتي بينما هناك دول أخرى تنتهج سياسات أعنف وأشنع من سياسات هاتين الدولتين ؟

(السيد سورينهو ، جمهورية
لا والد ييمقراطية الشعبية)

ان وفد بلادى قلق بالغ القلق ليس فحسب بالنسبة الى مصير شعب كمبوتشيا الذى - وأنا على ثقة مما أقول - سوف يواصل تقدمه الى الأمام رغم الاعاءات والأكاذيب التي يعاني منها في الوقت الحاضر ولكن أيضا بالنسبة للذور والممارسات التي يقوم بها أولئك المدافعون المزعمون عن الميثاق . ومهما يكن من أمر فان التاريخ سيحكم على هؤلاء المحامين " المهرة " بما يستحقونه . ان هذه العملية التي تختفي وراء نوايا الدفاع عن مبادئ الميثاق ، ان هي الا تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا . ومثل هذا النوع من الأنشطة ، لن يزيد من فاعلية وهيبة الأمم المتحدة بل ان الأمر عكس ذلك .

وأود الآن أن أتطرق الى الوضع السائد عبر الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ومصير اللاجئين الكمبوتشيين الذين يعيشون في معسكرات ومراكز اللاجئين في أراضي تايلند أى في مكان ليس ببعيد عن الحدود بين البلدين . وبالطبع فان العديد من يعتقدون أن الوضع متوتر الى حد كبير في المنطقة بسبب الحرب القائمة بين قوات كمبوتشيا وفييت نام والقوات الأخرى ليول بوت والأقليات الأخرى التي لا تهتم بتحرير البلد كما يزعم ذلك التوسعيون والامبرياليون ، ولكنها تهتم بالتجارة غير المشروعة بين كمبوتشيا وبين تايلند .

وفي ظل هذه الظروف الخيرية ، فان هذه الأقليات تقوم الآن مع عصاة بول بوت بمواصلة حرب التحرير السزومة وأحيانا فان الأمر يتعلق بمجابات مسلحة لتصفية الحسابات القدية بين هذه الاقليات التابعة للقوات الرجعية مما يؤدي الى ايجاد توتر على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا والى تعكير صفو حياة المدنيين على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند .

وبشأن العدد الكبير من السكان المدنيين الذين يحشدون على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، فان السيد ممثل ماليزيا الموقر في بيانه أمام هذه الجمعية الموقرة في جلساتها العامة السادسة والثلاثين ، في الصفحة ٤١ من المحضر الحرفي باللغة الانكليزية قال بأن هناك مليوناً ونصف مليون من الأشخاص بينما قال السيد ممثل الصين في بيانه أمام هذه الجمعية في جلساتها العامة السابعة والثلاثين في الصفحة ١٢ من المحضر الحرفي الانكليزي أن هذا العدد يتراوح بين ٥٠٠ . ٠٠٠ و ٦٠٠ . ٠٠٠ لاجسي .

(السيد سورينهو ، جمهورية
لاوالديمقراطية الشعبية)

وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أنه بالمقارنة بين هذه الأرقام التي تقدم بها
" المدافعون " عن حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير فاننا نجد أنفسنا وقد اختلط علينا الأمر
فيما يتعلق بحقيقة الوضع في ذلك البلد . وهذا يدل أيضا على أن وفد بلادى مؤهل لتقدم
الايضاحات الضرورية بشأن الوضع في كمبوتشيا وذلك حتى لا تقع الجمعية العامة في الشرك الذى
نصب لها .

وعلاوة على ذلك وفيما يتعلق بحق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير ، مما يشكل عنصرا
أساسيا في مفهوم حقوق الانسان ، يود وفد بلادى أن يعرب عن استنكاره الكامل للتوقيع مؤخرا
على ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان من قبل ممثل عصبة الابداء ، تلك العصبة التي
أبادت أكثر من ثلاثة ملايين شخص في كمبوتشيا ، وهذا التوقيع انما تم بايعاز من أسياد هذه
العصبة مما ينتهك المبادئ المعنوية الأساسية للبشرية ويضر بسمعة منظمة الأمم المتحدة .
ومهما يكن من أمر فلنعد الآن الى الوضع في كمبوتشيا .

ان بقايا القوات الرجعية وكذلك بقايا عصبة بول بوت ، تقوم باجتياز الحدود ومعها عدد
كبير من المدنيين عقب مطاردتها من قبل القوات الكمبوتشية والفيتنامية وذلك لزيادة عدد اللاجئين
واثارة رد فعل الرأى العام العالمي بشأن الوضع في كمبوتشيا ، وكذلك للحصول عن طريق هؤلاء
اللاجئين على المعونة الانسانية لأنفسهم .

وفيما يتعلق بهؤلاء اللاجئين والمعونة الدولية التي يتم توزيعها في مراكز اللاجئين في
تايلند وانطلاقا من تايلند في اتجاه السكان المدنيين في كمبوتشيا في مناطق الحدود ، فلنستمع
الى هذه الشهادات :

أولا فيما يتعلق باللاجئين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في تايلند بما فيها ملجأ
" ساكيو " حيث قامت سيده الولايات المتحدة الأولى السيدة روزالين كارتربزيارة هذا المعسكر في
الربيع الماضي ، فاننا مازلنا نتذكر أن السيدة الأولى في الولايات المتحدة احتضنت طفلا هو عبارة
عن هيكل عظمي ، وقد نقلت صورتها وهي تحتضن هذا الطفل الى جميع أنحاء العالم . وبالطبع
فان هذه السيدة لم تتمكن من الاستماع الا الى ما أريد لها أن تسمع اليه . والواقع أن السيدة
الأولى للولايات المتحدة كانت ضحية لمسرحية أو ألعوية تم القيام بها من قبل منظمة سياسية تابعة

لعصبة بول بوت - اينغ سارى التي طبقا لأقوال السيد رولاند بيير بارينفو فانها تمارس الرقابة على جميع مراكز اللاجئين في تايلند بمعرفة المسؤولين الرسميين في تايلند أو بنمير معرفتهم ، وهؤلاء الأشخاص يقومون بالاتجار في مواد المعونة الكولية لصالح العصابات المسلحة لبول بوت ، وأشير في هذا الصدد الى أقوال مندوبي صحيفة لوموند في عدد لها بتاريخ ٢١ حزيران / يونيه ١٩٨٠ .

(السيد سورينهو، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

ان هذا الوضع هو الذى يفسر ، عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الانسانية الدولية ، الحقائق
انغريية التي توصل اليها السيد جون بيلغر ، بعد زيارته لمخيمات اللاجئين حيث تبين أن الأطفال
واللاجئين على وجه العموم في المخيمات ليسوا في صحة جيدة مثل جنود بول بوت . ولقد وضحت
مشاعر السيد جون بيلغر والآنسة فيليب جيستر من تكساس وهي موظفة في اليونسييف عند قيامها بوظيفتها
على حدود تايلند خلال الرحلة التي قاما بها في قافلة من الشاحنات التي حملت المساعدة الانسانية
الى ما يسمى بسكان كموتشيا في الأراضي الكموتشية قرب حدود تايلند ، والتي ظهرت بوضوح أكثر
بالنظر الى الجبهة النهائية التي وجهت اليها تلك المساعدة . ولقد قالت الآنسة جيستر مايلي :

(ثم تحدثت بالانكليزية)

” انني لا أريد أن أفكر فيما تفعله هذه المعونة . اننا نعطيها لذوى القصاص
السوداء و لست أثق فيهم . اننا نريد أن نساعد الجائعين فقط ، ولكن السياسة قد غيرت ذلك
تماما وهو الأمر الذى يؤسف له غاية الأسف ” .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية) (المرجع ، جريدة الديلي ميرور في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٠) ان المواد
الغذائية التي قدمت من قبل الدول الغربية بما فيها بريطانيا العظمى موجهة كما قال جون بيلغر
الى عمليات قوات الخمير الحمر التي تعسكر داخل كموتشيا على بضعة كيلومترات من حدود تايلند .
ومما سبق ، فليس هناك شيء يستدعي الاستنكار ، فان كثيرين من الناس يذرفون دموع
التماسيح وهم سبب مصير هذا الشعب لأنهم يواصلون احياء بقايا عصابة بول بوت ، وكانوا هم السبب
الوحيد في تعذيب شعب كموتشيا والشعوب الأخرى في المنطقة . والآن فان المجتمع الدولي يرى
السبب الذى أدى الى تعنت ممثلي بعض الدول الغربية ، وهم من كبار مقدمي المساعدة ، في نطاق
المؤتمر الدولي الذى تم تنظيمه تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة وممثلي رابطة دول جنوب شرقي
آسيا ، بالتأكيد على أن المساعدة الانسانية يجب أن يتم تحويلها عن طريق تايلند ، وهو السبب
الذى جعل اليونسييف التي لا تهتم بالسياسة أن تقرر القيام باعداد برنامج مساعدة داخل كموتشيا
بالتعاون الوثيق مع المجلس الشعبي الثورى لكموتشيا .

ان السبب العميق للتوتر الذى يسود حاليا في جنوب شرقي آسيا ، لا يكمن في الوضع السائد
في كموتشيا ، وهو الوضع الذى سبق أن ذكرته آنفا والذي يكاد يجرى مجراه الطبيعي ، وانما يكمن في

(السيد سورينهو، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

الأنشطة المقصودة من قبل أوساط قيادة بكين والتي تعمل بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وتجر معها دول رابطة جنوب شرقي آسيا . ولقد قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد فـون سبراسوت ، في خطابه في النقاش العام أثناء الدورة الحالية مايلي :

” ان قادة بكين ينتهجون منذ بعض الوقت سياسة معادية تماما للدول الثلاث في الهند الصينية ترمي الى القضاء على السلم وبناء الاشتراكية في تلك البلاد كما ترمي الى السيطرة عليها . ولتحقيق هذه الأغراض فقد حاولوا بالتواطؤ مع الامبرياليين والرجعيين الآخرين أن يجابهوا الدول الأخرى لجنوب شرقي آسيا وخاصة تايلند بدول الهند الصينية الثلاث وأن يبثوا الشقاق والانقسام في صفوف هذه الدول الثلاث لاو وكمبوتشيا وفيت نام ”
(A/35/PV.19, p.62)

ان هذه السياسة العدوانية التي ينتهجها قادة بكين ازاء شعوب الهند الصينية الثلاثة قد ازدادت عنفا بعد فشل تجربتهم التي ترمي الى فرض ”الماوية” في كمبوتشيا والتي أدت الى قلب نظام الابداء بقيادة بول بوت - انغ ساري الذي كان تحت سيطرتهم . وبدلا من أن يعترفوا بأن هذه الشعوب الثلاثة وهي شعوب لاو وفيت نام وكمبوتشيا تريد أن تسلك طريقها نحو الاستقلال والاشتراكية فانهم يصرون على السعي وراء تحقيق نواياهم الخبيثة التي تتمثل في اخضاع هذه الشعوب ومن ثم فانهم يواصلون عن طريق تايلند تقديم المساعدة والدعم لعصابة بول بوت - انغ ساري التي تمت الاطاحة بها حتى يعيدوا الوضع في كمبوتشيا لصالحهم وبخاصة خلال موسم الأمطار الأخير . وفي هذا السياق فقد دفعوا بتايلند بمساعدة الامبرياليين الى تنظيم مايسمى بعمليات ”اعادة التوطين الاختياري” للاجئين الكمبوتشيين في كمبوتشيا مصحوبة بدعاية كبيرة في الوقت الذي كانت فيه هذه العمليات ترمي في الحقيقة الى تغطية المؤامرة الكبيرة التي حيكت ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ثم كيف يمكننا أن نصف هذه العمليات بأنها ”اعادة توطين اختياري” في الوقت الذي نعرف فيه أن ضغوطا كبيرة قد مورست ضد هؤلاء اللاجئين من قبل تايلند لحثهم على مغادرة البلد ؟ ويمكن الرجوع في هذا الصدد الى مقال السيد رولاند بيير بارنغو في صحيفة لوموند الصادرة بتاريخ

٢١ حزيران / يونيه ١٩٨٠ .

وقبل هذا الحدث الذي أدى الى النزاع في ٢٣ و ٢٤ حزيران /يونيه الماضي وأدى الى استفلال سياسي كبير ضد مصلحة كمبوتشيا وفيتت نام من قبل قادة بكين ، فان هذه الأوساط ذاتها دفعت الرجعيين اليمينيين في حكومة تايلند الى القيام بعمليات استفزازية ضد بلدى على طول نهـر الميكونغ وأخطرها تلك التي وقعت في ١٤ و ١٥ حزيران /يونيه والتي أدت الى اغلاق تايلند من جانبها لحدودها مع بلدنا منتهكة بذلك القانون الدولي فيما يتعلق بوصول الدول غير الساحلية الى البحار وأيضا البيان المشترك بين تايلند ولاو الصادر في ١٩٧٩ ، كما تركت جانبا مبادئ التمايش السلمي وحسن الجوار بين البلدين .

ومع ذلك وحرصا منا على الحد من التوتر ، فان لاو لن تحاول أن تستغل هذه الأحداث الخطيرة على حساب تايلند ، ولكننا نأمل في أن تايلند سوف تفهم ان عاجلا أو آجلا مصلحة البلدين والشعبين في أن يعيشا في ظل حسن الجوار وذلك بالعودة الى التطبيق الصارم والكامل الى البيان المشترك الذي سبق أن أشرت اليه . كما نأمل أيضا في أن تايلند والدول الأخرى في رابطة جنوب شرقي آسيا ستعترف بالواقع وبأن الوضع المتوتر على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا لا يفيد شعبي هذين البلدين كما لا يستفيد منه الاستقرار في المنطقة .

وقد سمعنا منذ ما من غير بعيد في هذا المحفل وفي محافل أخرى كلمات قالها أحد ممثلي هذه البلدان لتفسير وضع بلده ازاء مشكلة كمبوتشيا ، فقد قال : " عندما ترى النار تلتهم دار جارك يجب عليك أن تساعد على اطفاء هذه النار اذا أردت ألا تمتد ألسنتها الى دارك " .
وفما يتعلق بوضع كمبوتشيا ، هل يتعلق الأمر حقيقة بمساعدة شعب كمبوتشيا على أن ينهض وأن يضم جروحه وأن يجد حلا سياسيا لمشكلة بلاده ، بدلا من أن تبقى على الحياد وأن تقدم ملجأ لعصابة بول بوت المسلحة وتقدم أراضيها لاستخدامها لعبور نفس القوات التي تقوم بالتخريب والدمار في كمبوتشيا ؟ .

ان وفد بلادى لا يزعم تقديم النصائح أو الدروس لأحد ، ومع ذلك فانني أريد أن أؤكد أن "سياسة اليأس الفقير الذى ألقى بنفسه في الماء والمطر يهطل لأنه كان يخاف أن يبتل" ليست هي السياسة الملائمة في الموضوع الذى يهمننا بين جميع المواضيع المماثلة .

ولذلك فاننا مقتنعون بأن البيانات المشتركة الصادرة عن وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ في بنوم بنه وتموز/يوليه الماضي في فينتيان ، يمكن أن تفتح الطريق نحو حل مقبول بالنسبة الى كل مجموعة من مجموعتي الدول عن طريق الحوار وليس عن طريق المجابهة . ومن ناحيتنا فاننا لاننوى أن نفرض وجهة نظرنا لاعلى تايلند ولا على البلدان الأخرى التابعة لرابطة جنوب شرقي آسيا ، ولكن المنطق يتطلب منا ألا نخضع أيضا أمام أى مطلب لا يتماشى مع مصالحنا وأمننا ولا يضمنهما .

اننا نقدر كل التقدير المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام بين فبيت نام وتايلند والتي أدت الى لقاء بين وزيرى خارجية البلدين في مقر الأمم المتحدة في أول تشرين الأول / اكتوبر الماضي . واننا واثقون من أن هذا الحوار سيستمر ويؤدى الى نتائج مثمرة بالنسبة للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي أى مكان آخر في العالم .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 المعروض علينا الآن ، فان وفد بلادى يود أن يدللي بالتعليقات الآتية :

أولا ان مشروع هذا القرار لا يعكس الوضع الحقيقي في كمبوتشيا وفي منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها ، وخاصة بسبب التوتر في هذا الجزء من العالم .

ثانيا ، انه لا يمثل عاملا من شأنه أن يقرب من وجهات النظر المختلفة لأولئك المعنيين بالأمر ، بل على العكس من ذلك فان الفقرة ٢ من منطوقه قد أدرجت عنصرا جديدا باقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا . ان هذه المبادرة في هذه المرحلة تعتبر تصعيدا من جانب أصحاب التعديل المقترح وتدخل في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا .

ثالثا ، ان مشروع هذا القرار يعكس ارادة طرف واحد في أن يفرض وجهة نظره على الطرف الآخر دون أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة وأمن هذا الطرف الآخر .

رابعا ، ان المؤتمر المقترح سوف يؤدى - وفقا للوثيقة الموزعة A/C.5/35/27 and Corr.1 - بالأمر المتحدة الى انفاق مبالغ كبيرة في وقت تعانى فيه ميزانيتها من عجز كبير .

وحتى الآن ، وفيما يتعلق بهذا المؤتمر ، ونظرا لأن جمهورية كمبوتشيا الشعبية لا تتمكن من المشاركة في مناقشة أمر هي ضحيته الأولى ، فاننا نعارض بصراحة اتخاذ قرار يدعو الى عقد هذا المؤتمر ، وباسم بلدان الهند الصينية الثلاثة ، أود أن أوضح وبشكل قاطع اننا لن نشارك فيه . ولهذه الأسباب التي ذكرتها جميعا ، فان وفد بلادى يعارض تماما مشروع القرار

A/35/L.2/Rev.1 .

السيد مينا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كنت أتحدث لأول

مرة منذ شغلتم لمنصبكم الرفيع ، أود أن أهنيكم رسميا على نجاحكم في الانتخاب ، ونحن نعلم أن الحملة الانتخابية كانت طويلة وصعبة .

وأود أن أبدأ بعض الملاحظات بشأن الوضع في كمبوتشيا الذي كان محل مناقشات لمؤسسة في الأمم المتحدة وفي اجتماعات دولية أخرى منذ سنتين . ان أحد جوانب المناقشة التي انتهينا منها في الأسبوع الماضي ، يطالب بالحد من تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية من المنظمة . وقد تزعم هذا الاتجاه ممثل فييت نام الذي - دون شك - يتذكر كما نتذكر نحن الجهود المضنية التي بذلت للحد من كمبوديا منذ خمس أو ست سنوات مضت . ورغم ان الأوضاع قد تغيرت ، الا ان اللعبة مازالت كما هي . ان شعب خمير معرض للعدوان الأجنبي ، ويحاول المعتدي السيطرة على كمبوتشيا عن طريق معاونيه من أهل كمبوتشيا .

لقد قلنا " لا " لمحنة فييت نام ، ومن ثم فاننا نطالب بسحب قواتها من كمبوتشيا حتى يتمكن شعب هذا البلد الحزين من ادارة شؤونه بنفسه . ولقد طالبنا منذ سنوات لشعب فييت نام بأن يترك حرا في ادارة شؤونه ، ولا يمكن لفيت نام أن تتوقع منا أن نعمل لشعب كمبوتشيا أقل مما فعلناه بالنسبة اليها . لقد عارضنا وجود القوات الأجنبية في فييت نام ، ولا نستطيع أن نقول اليوم انه من حق قوات فييت نام أن تلطيح بحكومة في السلطنة في دولة أخرى ، فهذا ينطوي على أحد مظاهر الامبريالية الجديدة .

لقد حاولت فييت نام اخفاء دورها في قضية كمبوتشيا بالتشدد بأخطاء نظام بول بوت . ونحن نعلم ان نظام بول بوت كان مأساة بالنسبة لشعب كمبوتشيا ، ولكن هذا الشر لا يمكن أن يفوق شر غزو فييت نام لكمبوتشيا . ان فييت نام بارتكابها العدوان ضد كمبوتشيا قد أخلّت بميثاق الأمم المتحدة . ان أسباب الشقاق تبلغ ذروتها ، عند ما يقارن ممثل فييت نام الموقف في كمبوتشيا بالموقف في ناميبيا وزمبابوي قبل الاستقلال ، وذلك ضمن أمور أخرى . اننا نقترح فقط أن تفهم فييت نام ومؤيديها القضايا الموجودة في كمبوتشيا ، ومن يفهم غير ذلك يكون إما غير مبصر أو عميلا لآخر .

اننا نرفض التفسير الخاطئ للأحداث الذي تقول به فييت نام ونطالب بانسحابها من كمبوتشيا . ان مشروع القرار المعروض على هذه الجمعية يحاول أن يعالج قضايا الموقف كلها بشكل شامل بقدر الامكان ، وهي انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، والمساعدة الانسانية للنازحين والذين يعانون من الشعب الكمبوتشي ، وموضوع العدوان ضد تايلند من قبل فييت نام ، وتمزيق

السلم على الحدود ، واحلال السلم وتشكيل حكومة في كمبوتشيا بعد انسحاب القوات الفيتنامية ، وغير ذلك . ان مشروع القرار طيب ، والتفاصيل الخاصة بتطبيق أحكامه ستحدد - دون شك - بعد أن يبدأ سحب القوات الغازية . ولذلك فاننا نؤيد المشروع .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : في الأعوام العشرة الماضية ، حاقت المأساة بشعب كمبوتشيا ثلاث مرات . حدثت المأساة الأولى مباشرة بعد الالماحة بالأمير سيهانوك من قبل رئيس وزراءه الجنرال لون نول . وفيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ عانت كمبوتشيا من حرب أهلية د موية بين قوات الجنرال لون نول وقوات الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوتشيا التي شكلها الأمير سيهانوك والخمير الحمر . وخلال هذه الفترة ، فان نيران الحرب الفيتنامية كانت قد انتشرت أيضا واجتاحت كمبوتشيا .

وفي السابع عشر من نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، منيت قوات لون نول بالهزيمة وسقطت العاصمة بنوم بنه في أيدي الخمير الحمر . ومنذ نيسان / ابريل ١٩٧٥ حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، فقد عانى شعب كمبوتشيا تحت الحكم القاسي القمعي للخمير الحمر .

وفي أواخر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، فان مأساة ثالثة قد أصيب بها الشعب التعمس في كموتشيا . ففي يوم عيد الميلاد عام ١٩٧٨ شن الفيتناميون فزوا واسع النطاق ضد كموتشيا يشمل قوة فزوا تزيد على ١٠٠٠٠٠ جندي . ولقد أجبرت حكومة كموتشيا الديمقراطية على الفرار من عاصمتها الى الريف وعلى أن تواصل مقاومتها المسلحة لجيش الاحتلال الفيتنامي . وأشياء ذلك ، فان الفيتناميين قد نصبوا هينغ سامرين كرئيس لنظامهم العميل في بنوم بنه . وبعد شهرين من ذلك ، الفزوا ، وقعت معاهدة بين فييت نام وهينغ سامرين . ان تلك المعاهدة قد سبقت كتبرير لذلك الفزوا ، ولا استمرار وجود ما يزيد عن ٢٠٠٠٠٠ من القوات الفيتنامية في كموتشيا .

وأود أن أقول بداية ، ان فييت نام كاحدى الدول في منطقة جنوب شرقي آسيا ، يمكن أن تدعى أن لها مصلحة شرعية في كموتشيا . ان فييت نام لها الحق في أن تتوقع أن كموتشيا وهي جارة لها سوف تحترم استقلال وسيادة ووحدة أراضي فييت نام . ان فييت نام لها الحق في أن تتوقع من كموتشيا أن تنتهج سياسة سلم وحسن جوار تجاهها . ان فييت نام لها الحق في أن تطالب بألا تقوم أية دولة من خارج المنطقة باستخدام كموتشيا كأداة للتخريب أو العدوان ضد فييت نام . انني لا أختلف في تلك النقاط مع زميلي من فييت نام . وأود أن أوضح له بأبيعة الحال ، أن جيران فييت نام بما في ذلك كموتشيا ، لهم الحق أيضا في أن يبالوا وأن يتوقعوا من فييت نام أن تراعى المبادئ والمعايير ذاتها .

انني أختلف مع زميلي من فييت نام فيما يتعلق بما اذا كانت حكومة فييت نام لها الحق بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبموجب القانون الدولي ، في أن تشن فزوا عسكريا واسع النطاق ضد كموتشيا ، وأن تطيح بحكومتها ، وأن تفرض نظاما عميلا على شعبها .

ان دفاعي هو أن ما فعلته حكومة فييت نام يتعدى الدفاع عن النفس . انه يتجاوز الدفاع عن النفس لأن الفزوا والاحتلال لكموتشيا لا يتناسبان على الإطلاق مع الحوادث التي جرت عبر حدودها المشتركة . كما أنني أدافع ، بقولي ان الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الانسان لشعب كموتشيا من جانب حكومة بول بوت لا تعطي الحق لفيت نام لكي تفزوا كموتشيا وتطيح بحكومتها .

ان زميلي من فييت نام قد دفع بأن بلاده قد دعيت لارسال قواتها المسلحة الى كموتشيا بغية مساعدة شعبها على الاطاحة بنظامه الممقوت . ومن الذي دعا فييت نام ؟ ان الاجابة الفيتنامية

على ذلك ، هي الجبهة المتحدة القومية الكمبوتشيا للخلاص القومي . ان هذه الجبهة قد نظمت من قبل فييت نام وعلى اراض فييتنامية قبل فزو فييت نام لكمبوتشيا بنحو ثلاثة أسابيع . ان هذه الجبهة ليست لها سلطة قانونية أو أية سلطة أخرى مقبولة لكي تدعو الى التدخل الفييتنامي . ولقد ذكر زميلي من فييت نام ، ان التدخل الفييتنامي واحتلال كمبوتشيا له ما يبرره بموجب معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت بين فييت نام ونظام هينغ سامرين . ولدحى تلك الحجة ، يكفي أن نوضح أن المعاهدة قد وقعت في ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٩ ، أى بعد زهاء شهرين من فزو فييت نام لكمبوتشيا .

وفي الآونة الأخيرة ، فان زميلي من فييت نام قد حاول أن يبرر أعمال حكومته في كمبوتشيا على أساس انها كانت استجابة للخطر الصيني ضد جنوب شرقي آسيا ، وقال انه الى حين زوال الخطر الصيني فان القوات الفييتنامية ينبغي أن تزال في كمبوتشيا . ولا أود أن اناقش ادعاء فييت نام بأنها تخشى الصين ، فمثل تلك المخاوف ليس لها أساس وذلك في ضوء الهجوم المسلح الصيني على فييت نام في شباط / فبراير ١٩٧٩ . وأود فقط أن أوضح أنه حتى الى حين الفزو الفييتنامي ضد كمبوتشيا ، فان العلاقات بين فييت نام والصين كانت على ما يرام . ان الاقتباس التالي من خطاب أدلى به الأمين العام للحزب الشيوعي الفييتنامي السيد لي ديوان ، الذي ألقاه في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ في حفل عشاء أقيم على شرفه من قبل رئيس الحزب الشيوعي الصيني السيد هوا فو فينغ ، يوضح رأيي :

” ان فييت نام والصين تشتركان في جبال وأنهار . . . وعلى مدى عقود عديدة ، فان شعبينا قد اقتسما السراء والضراء وكان كل منهما يؤيد الأخرى ويساعده ، وكانا يبنيان تضامهما القوى والراسخ كرفيقين وشقيقين . ان انتصار شعب فييت نام يرتبط ارتباطا وثيقا بذلك ، التأييد الكبير والمعونة الضخمة التي قد مها حزب وحكومة وشعب الصين الحقيقية . ان شعب فييت نام سوف يذكر تلك المساعدات فير الانانية الى الأبد ” .

ان نظريتي ان هي أن الخلاف بين فييت نام والصين والهجوم الصيني ضد فييت نام كان سببها الى حد كبير هو فزو فييت نام لكمبوتشيا . فاذا كانت هذه النظرية صحيحة ، فان الخطر الصيني ضد فييت نام يمكن ان يزول اذا ما وضع الفييتناميون حدا لتدخلهم المسلح في كمبوتشيا واحتلالها .

وفي مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 فإن الأعضاء الثلاثين الذين تبناه تقدموا باقتراح لوضع حد للنزاع في كمبوتشيا ، ونحن نعتقد انه يتمشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ويتمشى مع حق كمبوتشيا في الاستقلال والسيادة وسلامة أراضيها ، كما يتمشى مع حق شعب كمبوتشيا في تحديد مصيره ، ويتمشى أيضا مع المصالح المشروعة لجيران كمبوتشيا بما في ذلك، فيببت نام .

اننا نقترح عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا في أقرب وقت ممكن في غضون عام (١٩٨١) ، كما نقترح أن جميع الأطراف في النزاع في كمبوتشيا - وأكرر جميع الأطراف في النزاع في كمبوتشيا - وغيرها من الأطراف المعنية يجب ان تدعى الى الاسهام في ذلك المؤتمر ، واننا لا نصر على أى شرط مسبق لعقد هذا المؤتمر . ان الهدف من المؤتمر هو ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . وان أية تسوية سياسية شاملة ينبغي أن تشمل العناصر السبعة التالية :

أولا ، ينبغي على القوات الفيتنامية في كمبوتشيا أن تنسحب في إطار جدول زمني محدد ، وأن يخضع ذلك الانسحاب لعملية تحقق من قبل الأمم المتحدة .

ثانيا ، خلال عملية انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، ينبغي اتخاذ تدابير من قبيل الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على القانون والنظام ، ومن أجل ضمان مراعاة حقوق الانسان ، ومن أجل منع العناصر المسلحة الكمبوتشية من الاستيلاء على السلطة .

ثالثا ، أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ تدابير من أجل أن تضمن عدم تدخل أية دولة أجنبية في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

- رابعاً ، أن تعقد انتخابات حرة في كمبوتشيا تحت رقابة الأمم المتحدة .
- خامساً ، أن يوافق المؤتمر على حظر دخول أية قوات أجنبية الى كمبوتشيا .

سادسا ، يقوم المؤتمر بالتفاوض والاتفاق على ضمانات لاحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي كمبوتشيا .

سابعا وأخيرا ، يضع المؤتمر ضمانات تضمن لكمبوتشيا أنها لن تهدد أي من جيرانها . وعلى هذا النحو فان من صالح فبييت نام ألا تكون كمبوتشيا جارا معاديا وعدوانيا ، ويجب ضمان أن كمبوتشيا لن تستخدم من قبل أية قوة خارج الاقليم كقاعدة للتخريب والعدوان ضدها .

في الماضي ، فان زملاءنا من فبييت نام قد أوفوا على القول بأن غزوهم واحتلالهم لكمبوتشيا هو حقيقة ينبغي أن يقبلها العالم . وان الموقف ، كما يحلو لزملائنا من فبييت نام أن يرددوا ، أمر غير قابل للتفاوض أو الرجوع فيه . وأود ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 أن أناشد فبييت نام ألا ترفض مقترحنا بشأن التفاوض حول ايجاد تسوية سياسية . اننا نؤكد لفبييت نام بأن أي تسوية سياسية سوف تأخذ في الاعتبار مصالح فبييت نام المشروعة ، واننا نحث فبييت نام بوجهي من مصلحتها الذاتية الواعية ، أن تعيد النظر في المسار الذي انتهجته في كمبوتشيا . وكما يتضح من التصويت على وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، وكما سيتضح من التصويت على مشروع القرار هذا فان العالم لم ، ولن يقبل الأمر الواقع الذي فرضته فبييت نام بالقوة العسكرية . اننا نهيب بفبييت نام أن تبحث ذلك الثمن الفادح الذي دفعته وسوف تدفعه من أجل عملية كمبوتشيا .

ان الاقتصاد الداخلي في فبييت نام ممزق ، كما أن شعبها يعاني يوميا من جميع أنواع العجز وما من أحد أصبح يصدق فبييت نام كما أن سمعتها قد تطلخت . ان موقف فبييت نام في العالم قد أصبح منعزلا . ان التأييد الدولي لاعادة تصميم فبييت نام واصلاح اقتصادها الذي مزقتهم الحرب قد نضب تماما . ان فبييت نام تعتمد تماما على معونة وتأييد دولة عظمى مما ينفي ادعاءها بأنها تنهج سياسة عدم انحياز .

نحن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نأسف لهذا الوضع في فبييت نام ونود أن نشاهد فبييت نام قوية ومزدهرة ، وغير منحازة لأن هذا مكسب لجنوب شرقي آسيا . كذلك فاننا نود لفبييت نام أن تستأنف نشاطها من أجل اعادة بناء اقتصادها وتوجيه مواهبها وطاقاتها لاعادة شعبيها للقيام بمهمة التنمية . ونحن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نود أن نساعد في تلك الجهود . كما أننا نود أيضا رؤية عملية بناء الثقة في جنوب شرقي آسيا التي بدأت عام ١٩٧٥ ثم توقفت نتيجة لفساد

فبييت نام لكمبوتشيا أن تبدأ من جديد . ان كل ذلك يتأتى فقط اذا امكنا التفاوض بشأن ايجاد حل سياسي مقبول للنزاع في كمبوتشيا . اننا نهيب ببييت نام ان تنبذ طريق القوة وأن تحضر السي مائدة المؤتمر . اننا نناشد بييت نام بكل اخلاص وحسن نية أن تقبل اقتراحنا . اننا نهيب بجميع أعضاء الأمم المتحدة أن تمد لنا يد العون من أجل اقتناع بييت نام بالتصويت لصالح مشروع قرارنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في المناقشة

حول هذا البند .

وأود الآن أن أدعو أولئك الممثلين الذين يرغبون في الكلام لتعليل التصويت قبل التصويت . فهل لي ان أذكر الاعضاء أنه طبقا للمقرر ٣٤ / ١٠٤ فان تعليل التصويت لا يجب أن يزيد عن عشر دقائق .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى

في الاسبوع الماضي لصالح قبول أوراق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . وفي الادلاء بهذا الصوت أوضحنا موقفنا بما فيه الكفاية ، ولكننا امتنعنا عن التدخل في المناقشة لأن الأسباب العديدة التي كان يمكن أن نأخذ بها للدفاع عن موقفنا قد أبدت من قبل بعض الوفود التي صوتت بالمثل . ان العديد من الوفود أكدت مرارا وتكرارا قبولها لأوراق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، وهذا لا يعني تأييد حكومة بول بوت ، التي يمتلئ سجل أعمالها بالقسوة ضد شعبيها ، ويعتبر أنتم صفحة فسي تاريخ كمبوتشيا .

لقد صوتنا لصالح سلامة أوراق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ولعدم قبول أوراق اعتماد

هؤلاء الذين أوفدتهم حكومة أقيمت ودعمت من قبل قوات أجنبية .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 الذي ناقشته الجمعية العامة يهدف

الى عقد مؤتمر دولي حول كمبوتشيا لحل ، أولا ، القضايا السياسية التي يجب مواجهتها في أية تسوية شاملة ، وهي القضايا السياسية التي ورد ذكرها في الفقرة الثالثة من مشروع القرار . ونلاحظ أيضا أن مثل هذا المؤتمر يجب ان تشترك فيه كافة الأطراف المتنازعة في كمبوتشيا - وأكرر كلمة كل - ولست في حاجة لأن أقول أنه بدون مشاركة كل أطراف النزاع فان هذه الصيغة الشاملة والتموجهة للتسوية لن تكون قابلة للتحقيق .

ان وفد بلادى ينظر الى مشروع القرار على انه مثال آخر للملجأ الوحيد للدول الصغيرة وهو الأمم المتحدة للدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها بسبب عدوان الدول الأقوى . ان وفد بلادى يعترف أن الأمم المتحدة التي دعيت الى التدخل تستطيع ان تقوم بدور أكبر من هذا الذي ستسمح به الدول المتنازعة . ان وفد بلادى يؤيد المبادئ الواردة في الفقرة الثالثة من مشروع القرار هذا .

اننا نقدر ونؤيد أيضا الاهداف الانسانية الواردة في الفقرات من ٧ الى ١٢ من مشروع القرار . كما اننا نعلم بأن هذا هو الشاغل الملح لشعب كمبوتشيا الذي تدافع عنه الحكومتان المتنازعتان في كمبوتشيا بينما تشنان حربا وحشية من أجل الحصول على اخلاص وولاء نفس الشعب الكمبوتشي . ويجب أيضا أن نعرب عن تحفظاتنا على الفقرة الخامسة من مشروع القرار . فبينما نقدر الاعتبارات التي قد أدت الى صياغة الفقرة ه (أ) ، يجب أن نلزم جانب العذر في اتخاذ أية خطوة تؤدي بالأمم المتحدة الى اقامتها في هذا النزاع أو اتخاذها لموقف غير توفيقتي . أما الفقرة ه (ب) التي تدعو الى انشاء مناطق أمن تحت اشراف الأمم المتحدة فيبغض النظر عن الاعتبارات الانسانية فانها من النقاط التي يتحفظ عليها وفد بلادى لانها تستهدف اقامة مبدأ جديد قد تكون له آثار بعيدة المدى ، ولذلك فان الأمر يتطلب دراسته بعناية . ان وفد بلادى سوف يصوت باستثناء هذه التحفظات لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.2/Rev.1 .

السيد هايدويلار (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدارس العابر لمحاضر الاجتماعات الدائرة حول مأساة كمبوتشيا سوف يتساءل ، دون شك ، لماذا أثارت حالة العدو والواضحة ، والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى هذا العدد الكبير من البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء ؟

لماذا حاول الملتمسون العذر في هذه القضية ، والمعارضون لها أن يوجدوا أكبر مساهمة ممكنة بينهم وبين ضحايا هذا العدوان ، أى نظام بول بوت ، عند شرحهم لمواقفهم في مجلس الأمم هذا ؟

يجب البحث عن الرد في سجل حقوق الانسان السريء لحكومة بول بوت وفي الفئات الجماعية التي ارتكبتها ضد مواطنيها .

ولهذا السبب ، فمنذ بضعة أيام فقط وفي ١٣ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، امتنع وفد بلادى عن التصويت على تعديل يتعلق بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . ان التصويت لصالح هذا الاقتراح كان من الممكن تفسيره على أنه تأييد لنظام انغ سامرين الذى يدين بوجوده لتواجده أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ جندي فيبيتنامي في جميع أنحاء كمبوتشيا . ولكن التصويت ضد الاقتراح كان يمكن من ناحية أخرى أن يؤدى الى انطباع خاطئ بأن حكومة سورينام تقبل الفظائع التي ارتكبها نظام بول بوت ضد المواطنين ، مما يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الانسان الأساسية .

ان البيانات الجديدة التي تم الادلاء بها في المناقشات الدائرة بشأن هذا التعديل وحول مشروع القرار (A/35/L.2/Rev.1) تعكس على ما يبدو واقتناعا متزايدا بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان تتعدى حدود هذا البلد الذى حدثت فيه هذه الانتهاكات .

ان أنماط انتهاك حقوق الانسان المعمول بها في دولة واحدة ، تزيد من لفت انتباه المنطقة والمجتمع الدولي . انها حقيقة هامة على أن نظام بول بوت يجب أن يواجه العزلة الدولية بغض النظر عن سلامة قضيته ضد فيبيت نام .

ان وفد بلادى بعد أن قال ذلك يؤيد تماما مشروع القرار المعد من دول رابطة جنوب شرقي آسيا والذي تبنته حوالي ثلاثين دولة والذي يتضمن في رأينا أساسا للتقدم العملي لحل هذه المشكلة . اننا نؤيد بصورة خاصة الدعوة بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا وعقد مؤتمر دولي في بداية سنة ١٩٨١ بهدف التوصل الى تسوية سياسية شاملة .

السيد داتشيزين (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.2/Rev.1) وكما ذكرت في تعقيبي قبل ذلك ، فإنه ما من مشكلة تؤثر على الشؤون الداخلية أو الخارجية لكمبوتشيا ، يمكن أن تحل في أية هيئة دولية ، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دون اشتراك الممثل الشرعي للمجلس الثورى الشعبى لكمبوتشيا . ان مشروع القرار أساسا يكرر قرار العام الماضي ، ومرة أخرى لا يأخذ في الاعتبار واقع الأمور . اننا ننظر بقلق الى عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا والمقترح ضمن أمور أخرى للتفاوض لاجراء انتخابات حرة في كمبوتشيا تحت اشراف الأمم المتحدة ، ونعتبره انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تسيطر على أراضي الدولة بأكملها وتقوم بتسيير الأمور الداخلية والخارجية تمشيا مع مصالح وتطلعات شعب كمبوتشيا ، لا تحتاج الى أية رقابة من الخارج . ان مشروع القرار مرة أخرى يفرض بحث البند المعنون " الحالة في كمبوتشيا " انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والحق السيادي لدولة عضو في الأمم المتحدة . وفي رأى وفد بلادى فان اعتماد مثل هذا القرار لن يجدى نفعا في اهلل السلام والاستقرار في المنطقة بل على النقيض من ذلك سوف يشجع فقط الأعمال التخريبية التي تقوم بها بقايا عصابات بول بوت وأسيادهم من المهيمنين الصينيين ، ومن ثم فانه سوف يقوّض الجهود من أجل تسوية عامة للمشكلة .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : في بياناتهم اثناء المناقشة

حول البند ٢٢ من جدول الأعمال ، فان بعض الممثلين الموقرين ناشدوا فييت نام احترام أهداف وأغراض الميثاق والتعاون مع الأمم المتحدة . ونحن نستجيب لهذا النداء الودى ونستطيع أن نؤكد بوحي من الشعور بالمسؤولية وبضمير مستريح انه منذ مولد دولة فييت نام المستقلة رغم أنها لم تكن في ذلك الوقت عضوا في الأمم المتحدة ، فان شعب فييت نام قد ضحى بأفضل أبنائه في سبيل الدفاع عن أهداف الميثاق النبيلة وخاصة حق الشعوب في تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدولي .

ومن المؤسف انه بدلا من ذلك ، فان الأمم المتحدة لم تتخذ موقفا ازاء شعب فييت نام من واقع الميثاق الذى التزمت بخدمته . ان فييت نام لم تبق الا بفضل مابرتها وعزمها على الكفاح وبفضل تضامن شعوب ثلاث دول في الهند الصينية ، وبفضل التأييد والمعونة الدولية من قبل الدول الاشتراكية والدول الصديقة الأخرى الأعضاء أو غير الأعضاء في الأمم المتحدة والتي ندين لهم دوما بالامتنان .

وفي الوقت الحالي ، فان نفس الدول التي فشلت في محاولاتها الدامية لاختضاع فييت نام تهدد كمبوتشيا ولاو بقوة السلاح وتحاول استخدام الأمم المتحدة لتحقيق أغراضها بتقديم مشروع القرار (A/35/L.2/Rev.1) لكي تفرض علينا حلا يتعارض مع المصالح الوطنية ومع التطلعات المشروعة لشعوب الهند الصينية . ويتعارض بالتالي مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي . ان هذه الدول تحاول بث اللبس بين حق تقرير المصير المقدس والمكفول لشعوب الهند الصينية ومحاولتها البقاء ،

وبين الاعتداء الغاشم للامبريالية ولهيمنة بكين . انها تحاول حرماننا من حق الدفاع الجماعي عن أنفسنا بينما هناك تهديد من الصين لثلاث دول من الهند الصينية ، وعلى عكس تأكيدات ممثل الصين في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر الماضي أمام هذه الجمعية ، فان الصين لازالت تحتل بعض أجزاء من الأراضي الفييتنامية في الجنوب . وفي الوقت الذي يحاول فيه ممثل هذه الدولة أن يبرر سياستها العدوانية ضد فييت نام فان القوات الصينية في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، شنت هجوما ضخما لمدة ثلاثة أيام متتالية ، وهو أكبر هجوم منذ شباط / فبراير ١٩٧٩ على منطقة إكسين مان وهي مقاطعة على حدود هاتوين ، حيث لمدة سبع ساعات قصفت عدة مواقع بما في ذلك البلدة الرئيسية للمنطقة مما تسبب في مقتل الكثيرين وفي خسائر مادية طائلة . وحتى هذا اليوم ، فان المعتدين لازالوا يحتلون بعض أماكن في هذه المنطقة على الحدود ويزيدون من امكانياتهم العسكرية داخل هذا الجزء من البلاد .

اننا ندين بشدة هذا العدوان الجديد لسلطات الصين ضد فييت نام ، ونطالب بوقف

هذا النشاط العدواني فورا في المنطقة على الحدود الجنوبية لبلدنا .

فاليوم فان حقائق التهديد الصيني بالتواطؤ مع الامبريالية ضد الدول الثلاث في الهند الصينية على سبيل المثال ، لا يمكن أن تنكر علينا حقنا في التضامن دفاعا عن أراضينا وضد التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو هي كموتشيا . وهذه هي حقيقة ما يهدف اليه الاقتراح المقدم من رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، الذي يتخفى في شكل كلمات معسولة .

ومع اعلان احترامهم للميثاق ، فانهم يحاولون استخدام الامم المتحدة ، لفرغ حل يتعارض مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، ويمثل ذلك سابقة خطيرة تهدد قضية الانفراج والسلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا وفي العالم بأسره . في الظروف الحالية ، فاننا نعتبر أن الامم المتحدة يجب ألا تشجع القوى التي تهدد فييت نام ولا وكموتشيا بالحرب ، كما يجب ألا تشجع مجموعة من الدول على فرض وجهة نظرها أو حلولها على دول جنوب شرقي آسيا . وفي حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المقدم من رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، الذي تبنته الدول المسؤولة عن الآلام والمعاناة لشعوب دول الهند الصينية الثلاث ، فان هذا يعني في رأى وفد بلادى ، أن الامم المتحدة قد فشلت في القيام بدورها في حفظ الأمن والاستقرار والسلام في منطقة جنوب شرقي آسيا ، ولم تقدم اسهامها في الحوار بين دول هذه المنطقة بغية احلال السلام والاستقرار واقامة التعاون بين تلك الدول .

لقد ذكر السيد ممثل سنغافوره في كلمته التي أدلى بها مؤخرا عددا من الحقائق التي حدثت في كموتشيا في نهاية ١٩٧٨ ، وذلك لتبرير نظريته القائمة على ما يسمى بالعدوان الفيتنامي المزعوم ضد كموتشيا . وللأسف فلقد تناسى هذا الممثل عن قصد بعض الحقائق الأساسية الاخرى التي ظهرت أثناء هذا الوقت وقبله في كموتشيا . ان هذه الحقائق تتمثل في وجود ٢٠٠٠٠ فني ومستشار صيني في كموتشيا ، لفرغ سياسة داخلية وخارجية على نظام بول بوت - انغ سارى ، وعدوان ١٩ فرقة عسكرية تابعة لبول بوت وللصين على منطقة جنوب شرقي فييت نام منذ نيسان /ابريل ١٩٧٧ وحتى كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ . ان هذا التناسي المقصود من قبل ممثل سنغافوره ، يوضح من ناحية أفكاره الضمنية في تفسير الوضع في كموتشيا ، كما أنه يثبت من ناحية أخرى أن هذا التباكي بشأن بلدنا ليس ، الا دموع التماسيح .

ان مشروع القرار المقدم من رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، يطالب باتخاذ مجموعة من الاجراءات في كمبوتشيا ، من بينها عقد مؤتمر دولي لاجراء مفاوضات لتسوية مسألة تتعلق بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ويعلم الجميع ان المجلس الثوري الشعبي في كمبوتشيا ، وهو الممثل الوحيد لشعب كمبوتشيا ، قد رفض فكرة عقد ممثل هذا المؤتمر لسبب بسيط وهو أن قيام الامم المتحدة بعقد مثل هذا المؤتمر دون طلب من مجلس الثورة ودون مشاركة الممثلين الحقيقيين لشعب كمبوتشيا يعتبر تدخلا سافرا وغير مقبول في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا وبالتالي يعتبر انتهاكا صارخا لأحكام ميثاق الامم المتحدة .

وبالاضافة الى ذلك فانه نظرا للموقف المماثل لجمهورية كمبوتشيا الشعبية فيما يتعلق بادراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة لما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، فان جمهورية لاو الديمقراطية وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، عن طريق ممثليهما في هذه الدورة للجمعية العامة قد اعلنا بصورة قاطعة ، أنه اذا ما انعقد مثل هذا المؤتمر ، فان دول الهند الصينية الثلاث لن تشارك فيه ، لأنها لا تريد أن تقحم نفسها في مسألة لا تهدف فقط الى المساس بسيادة دولة شقيقة هي جمهورية كمبوتشيا ، وبمصالحها الوطنية ، ولكن ايضا بالسلام والأمن في جنوب شرقي آسيا .
ولهذه الأسباب فان وفد بلادى رغم استعداده للتعاون مع المجتمع الدولي ، فانه سوف يصوت ضد مشروع القرار A/35/L.2/Rev.1 ، ويود أن تفعل الدول الصديقة نفس الشيء .

السيد شلدف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

باسم وفود جمهورية بلخاريا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، أود أن أؤكد أن وفود الدول المشار اليها آنفا ، سوف تصوت ضد مشروع القرار المعنون " الحالة في كمبوتشيا " .

اننا نرفض مشروع هذا القرار رفضا قاطعا من حيث المبدأ ، اذ انه يمثل محاولة لتدخل الامم المتحدة في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، هي جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ومن بين الفقرات الاساسية في هذه الوثيقة ، فقرة تدعو الى عقد " مؤتمر دولي " مزعوم وذلك بقصد ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكموتشية ، على أن تشارك فيه " جميع الأطراف المتنازعة في كموتشيا والأطراف الاخرى المعنية " . ويحق لنا أن نتساءل عن معنى عبارة " والأطراف الأخرى المعنية " . فما من احد من بين أولئك الذين عرضوا فكرة عقد هذا المؤتمر قد قدم توضيحات مقنعة في هذا الشأن . ان المنطق السليم يقول بأن من بين تلك الاطراف التي يقال عنها " والأطراف الاخرى المعنية " الحكومة التي يشرف عليها عنغ سامرين ، حيث أنها وحدها التي تهيمن على الوضع في هذا البلد وتحظى بدعم الاغلبية الساحقة من الشعب ، وتقوم بنجاح باتخاذ اجراءات تهدف الى نهضة هذه الأمة .

ولكن هذه الحكومة قد أعلنت دونا لبس أنها لا تعتبر هذا المشروع قانونيا وأدانتته وأوضحت أنها لن تشارك في المؤتمر المزمع عقده . وهناك بلدان آخرا في الهند الصينية هما فييت نام ولا وقد اعلنا عدم اشتراكهما في المؤتمر ، وهما الدولتان اللتان تنطبق عليهما عبارة " تشارك فيه جميع الأطراف المعنية " . ومن هنا فان هذا المؤتمر محكوم عليه بالموت منذ البداية .

(السيد شلدوف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الأمر الذي يؤسف له ، بصفة خاصة والذي يلحق ضررا بسمعة الأمم المتحدة — وأن البعض يحاول أن يغطي براية الأمم المتحدة أعمالا غير مشروعة من هذا القبيل . وهذا أمر غير مقبول تماما .

وفي ضوء هذه الاعتبارات التي ذكرتها ، فان الوفود التي يتحدث وفد بيلوروسيا باسمها تود أن تعرب عن تأييدها التام لمواقف كل من جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، بشأن المؤتمر المقترح عقده في مشروع القرار الذي سوف يطرح للتصويت . ان الوفود التي ذكرتها في بداية كلمتي سوف تتخذ نفس الموقف بشأن جميع المسائل — وأكرر : جميع المسائل — المتعلقة بالاقترح الرامي الى عقد هذا المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تتخذ الجمعية مقرا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/35/L.2/Rev.1) . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا وارد في الوثيقة رقم (A/35/551) .

• طلب اجراء تصويت مسجل

• أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرايل ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ،

سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ،
جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ،
فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غيانا ، هنغاريا ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، موزامبيق ،
بولندا ، سيشيل ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : الجزائر ، بنن ، الرأس الأخضر ، تشاد ، فنلندا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

الهند ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، لبنان ، مدغشقر ، ملاوي ،
مالي ، بنما ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، أوغندا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، اليمن ، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار باغلبية ٩٧ صوتا مقابل ٢٣ صوتا وامتناع ٢٢ عن التصويت (القرار

رقم ٦/٣٥) * .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف أعطي الكلمة الى أولئك المندوبين الذين

يرغبون في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

* بعد ذلك أبلغ وفد المكسيك الأمانة العامة أنه كان ينوى الامتناع عن التصويت

على مشروع القرار .

السيد جيبى (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بورما لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.2/Rev.1) . ومع ذلك ، فإنه نظرا الى الاختلافات القائمة بين الأطراف المعنية بشأن طبيعة ومفهوم منطقة السلم الاقليمية ، يود وفد بورما أن يسجل في محضر الجلسة تحفظه بالنسبة للفقرتين ٥ و ٦ من القرار .

السيد ألهورونوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوت وفد اكوادور لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/35/L.2/Rev.1) ، لاحترامه الصارم للمبادئ الواردة في هذا النص ، خصوصا للأسباب التالية :

ففي أى حل دولي يكون صالحا ، يجب أن نبدأ بالدعوة الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي الدولة ، بصرف النظر عن أى دفاع أو أى تمويه يخفيه . لأن هذا ليس له ما يبرره على الاطلاق ، حيث أنه ينتهك مبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى واحترام سيادة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي للدول . اننا نعتقد أية حكومة لا يمكن أن تكون شرعية اذا كانت تقوم على أساس تأييد قوات أجنبية ، حيث أنها ، في هذه الحالة ، تفتقر الى حقيقة أنها يجب أن تكون قد عيّنت عن طريق انتخابات حرة أجراها شعب هذا البلد .

وبحيث أن المصدر الوحيد للسلطة المدنية هو الشعب صاحب السيادة . ومن أجل أن يكون هناك تعبير ديمقراطي من قبل الشعب ، فإنه ينبغي أن تنسحب من أراضيهم جميع القوات الأجنبية الى آخر جندي ، وحينئذ فقط يمكن أن نتحدث عن الاحترام العالمي لقرار أغلبية مواطني بلد تم غزوها وأصبحت محتلة الآن بواسطة حاميات أجنبية . وعندما تتحرر من هؤلاء الغزاة يمكن عندئذ أن يقرر الشعب مصيره عن طريق انتخابات حرة ، باشتراك جميع الأحزاب السياسية وتحت اشراف الأمم المتحدة .

وليس من المقبول بالنسبة لكرامة المجتمع الدولي أن يواصل السماح لنظام سيء معروف عنه جيدا أنه معاد للديمقراطية للقيام بمثل هذه الأعمال الرامية الى خدمة أغراض سياسية لبعض القوى وأن تغطيتها بقناع عدواني وتحاول فرضها باستخدام قوات احتلال أجنبية . وفي نفس الوقت تواكب مثل هذه الأعمال بدعاية دولية وبيانات غريبة عن الموضوع لتفطية حكومة مفروضة على البلاد لخدمة

دولة الاحتلال . وقد أظهر التاريخ دائما الطبيعة الزائلة للحكومات المؤيدة تماما بالحرب ، خصوصا عندما تكون الحرب في أيد أجنبية .

ان اكوادور تدافع بقوة عن حقوق الانسان . اننا نعتنقها ونمارسها ولهذا السبب ، فيما يتعلق بالموضوع المطروح أمام جمعيتنا ، فاننا لا يمكن أن نعتبر تصويتنا ، بأي حال ، على أنه يتفق مع نظام بول بوت السابق وانتهاكاته لحقوق الانسان . ان بلدنا يرغب في أن تحترم تلك الحقوق في جميع أنحاء العالم ، وبالطبع في كمبوتشيا وفي جميع تلك البلدان التي أشار المتحدثون عنها الى حقوق الانسان في سياق هذا النقاش .

ان القرار الذي أيدها يسعى الى أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ تدابير تضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة كمبوتشيا من قبل دولة أجنبية و ضد تدخل القوات الأجنبية في تلك الدولة . ان هذا الموضوع له أهمية بالغة بالنسبة لجميع الدول ذات السيادة ، خاصة الصغيرة منها .

ولجميع هذه الأسباب ، يعتقد وفد بلادي بأن الوقت قد حان كي ندعو الى عقد مؤتمر دولي بهذا الشأن في العام القادم حيث يمكن لجميع الأطراف في النزاع وكذلك غيرها من الأطراف المعنية الأخرى أن تسهم فيه ، بغية تحقيق تسوية سياسية واسعة النطاق للمشكلة ، تسوية نأمل بأنها سوف تتسم باحترام الاجراءات الديمقراطية ، بالاشتراك التام والكامل لجميع الأطراف المعنية ، مع الاحترام التام لحقوق الانسان وجميع مبادئ الأمم المتحدة .

السيد تشارلز (هايتي) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف وفد بلادى بشأن مسألة كموتشيا قد عرضت مرارا وتكرارا في هذا المحفل . ان موقفنا بسيط وواضح لأنه يقوم على مبادئ الميثاق الذى يحكم منازمتنا .

وقد قمنا دائما بادانة كل تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لأية دولة . ان موقفنا يكون أكثر حزما عندما يتحول هذا التدخل الى حد احتلال أراضي دولة من قبل قوات مسلحة أجنبية . واننا لمقتنعون ان المشاكل الانسانية الخلية القائمة في كموتشيا لا يمكن أن تسوى دون تسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع . ولذلك ، فان وفد بلادى قد أيد القرار الذى اعتمده الجمعية تسوا . واننا لمقتنعون بأن هذا القرار يتضمن العناصر الضرورية التي من شأنها أن تؤدى الى حل سياسي للنزاع ، ذلك الحل الذى يسمح لشعب كموتشيا بأن يحدد مستقبله في سيادة كاملة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل تايلند ، الذى طلب أن يمارس حقه في الرد .

السيد كاسيمسرى (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : انني لا أرغب أن أليلى مداوات هذه الجمعية بعد ظهر اليوم ، ولكن البيان الذى أدلى به زميلي وصديقي من لاو يدعو الى الرد من وفد بلادى .

في البيان الذى أدلى به ممثل لاو أشار الى العلاقات بين بلادى وبين بلده . انني لن أرد على ذلك ، نظرا الى أننا قد انتهينا من دراسة الوضع في كموتشيا ، وقمنا بالتصويت على الوضع في كموتشيا وليس على الوضع في لاو .

ولكن حول النقطة الثانية التي تناولها باسهاب ، فيما يتعلق بالموضوع الانساني ، الذى يخص وضع الحدود الفاصلة بين تايلند وبين كموتشيا ، فان وفد بلادى لياأسف كثيرا على ادراج عناصر سياسية في مسائل انسانية ، وأود أن أستعري انتباه الجمعية العامة الى النقطة الأربع التالية .

النقطة الأولى باختصار هو أن الوضع الانساني على الحدود بين تايلند وبين كموتشيا هو وضع جيد تماما وملخص في وثيقة معروضة على الجمعية العامة - أى ، الوثيقة A/35/502 بتاريخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ ، وقد وضح في هذه الوثيقة بأن تايلند قد تعاونت تعاوننا

وثيقا في العام الماضي مع الأمين العام ، ووكالات الأمم المتحدة ، والصليب الأحمر الدولي والمنظمات غير الحكومية في هذه الجهود . وقد سهلت تايلند أكثر ، وبدون تمييز ، الامداد ونقل المساعدة ، عبر الحدود وعن طريق كومبونج سوم ، وفي نقل امدادات الاغاثة للشعب الكمبوتشي بالمراكب .

النقطة الثانية هي أن برنامج اعادة التوطين الطوعي الذي ذكره زميلي من لاو قد اتخذ بناء على طلب وبرقابة المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة ، كما اتضح في بيان صحفي صدر في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

النقطة الثالثة هي أن الصليب الأحمر الدولي ، في تقريره الذي عمم على بعض الوفود ، بما في ذلك بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وقيبت نام ، يتضمن موحزا للموقف في هذا الصدد ؛ ويقول ، بين أمور أخرى ، ان ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر يوافق الذكرى الأولى للطائرات اغاثة للصليب الأحمر الى بنوم بنه . وخلال العام الماضي فانه قد تمت ٧١٤ رحلة جوية ، منها ١٥٢ قامت من سنغافورة و ٥٦٢ من بانكوك بتايلند . وقد قامت هذه الطائرات بنقل ١٣٧١٦ لنا من امدادات الاغاثة ، قيمتها حوالي ١٣ مليون دولار أمريكي . ان هذا جزء من جهودنا المشتركة قامت به حكومة بلادى باسهام فريد من نوعه .

ان النقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بالاشارة الى مركز اللاجئين المسمى ساكيو في تايلند ، والى الزيارة التي قام بها أخيرا أحد كبار شخصيات الأمم المتحدة .

وأود بكل بساطة أن أشير الى أن معسكر ساكيو ، كغيره من المعسكرات الأخرى في تايلند ، هي تحت الاشراف المباشر للمفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة ، مع تعاون الصليب الأحمر الدولي وغيره من الوكالات الدولية والطوعية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الذي طلب ممارسة حقه في الرد .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن

أقدم ببعض الايضاحات بشأن البيان الذي ألقاه توّا صديقي وزميلي من تايلند ، فقد ذكر في بيانه بعض الموضوعات التي تستحق الايضاح . وقد كان لطيفا عند ما لم يحاول أن يرد على ما قلته بشأن

(السيد سورينهو، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

الحوادث التي وقعت على الحدود بين بلده وبين بلدي . كما انه كان أيضا حكيمًا ، ان لم يتطرق الى ذلك الموضوع ، لأنني ليست لدي الرغبة في اثاره جدل حول هذا الموضوع ، كما ذكرت بجلاء في ملاحظاتي السابقة .

أما فيما يتعلق بالمساعدة الانسانية والوضع عبر الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، فليس لدي ما أضيفه ، وانما اقتصر على ذكر مقالات . انني لا أتحدى المضمون الواقعي ولا أشك في حسن نية الشخص الذي قام بصياغة الوثيقة التي أشار اليها والتي هي الآن أمام الجمعية العامة ؛ ولكنني أردت فقط أن أضيف بيانات اضافية لتكملة هذه الوثيقة . وهذه المعلومات لم أختلقها ، ولكنها ذكرت من قبل الملاحظين والمبعوثين الخاصين للمنظمات الدولية التي تعمل في عين المكان . وفي بيانني ، فاني لم أشربتاتا الى أن تايلند لم تتعاون مع المنظمات الدولية لنقل المساعدة الانسانية الدولية الى المدنيين في كمبوتشيا . وانما ذكرت فقط المعونة التي تم نقلها عبر الطريق انطلاقا من تايلند . ولم أذكر السلع المساعدة التي تم نقلها بواسطة الطائرات من بانكوك الى بنوم بنه .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أذكر الأعضاء بأنه اعتبارا من الغد ، فان الجمعية سوف تنأثر في البند ١١٩ من جدول الأعمال ، بعنوان " موضوع السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا " .

وانني أنوي بأن اعلن صباح الغد اغلاق قائمة المتحدثين في المناقشة حول هذا البند في الساعة الخامسة بعد ظهر الغد ، وذلك حتى نتمكن من معرفة عدد الجلسات التي سنحتاج اليها لدراسة هذا الموضوع . وحتى الآن ، ليس هناك الا عدد قليل من الأسماء المسجلة على القائمة . وعلى ذلك ، فاني أحث أولئك الذين يريدون المشاركة في هذه المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على القائمة بأسرع ما يمكن .

رفعت الجلسة الساعة . ١٧ / ١